

باب المعرب والمبني

قاعدة

أصل الإعراب أن يكون بالحركات . والإعراب بالحروف فرغٌ عليها .

قال ابن يعيش : وإنما كان الإعراب بالحركات هو الأصل لوجهين :

أحدهما : أننا لما افتقرنا إلى الإعراب للدلالة على المعنى كانت الحركة أولى ، لأنها أقل وأخف ، وبها نصل إلى الغرض ، فلم يكن بنا حاجة إلى تكلف ما هو أثقل ، ولذلك كثرت في بابها ، أعني الحركات ، وقل^(١) غيرها مما أعرب ، وقدّر غيرها بها ، ولم تُقدّر هي به .

والثاني : أننا لم افتقرنا إلى علامات تدل على المعاني ، وتفرّق بينها ، وكانت الكلمة^(٢) مركبة من الحروف وجب أن تكون العلامات

(١) في ابن يعيش ٥١/١ : « دون » مكان : « قل » .

(٢) في ابن يعيش : « الكلم » مكان : « الكلمة » .

غير الحروف ، لأن العلامة غير المُعَلَّم كالطَّرَاز في الثوب ، فلذلك كانت الحركات هي الأصل . وقد خولف الدليل ، وأعربوا بعض الكَلِم بالحروف لأمر اقتضاه . انتهى .

وقال أبو البقاء في (اللباب) : الأصل في علامات الإعراب الحركات دون الحروف لثلاثة أوجُه : / . [٢٣/٢]

أحدها : أن الإعراب دالٌّ على معنى عارض في الكلمة ، فكانت علامته حركةً عارضةً في الكلمة لِمَا بينهما من التَّناسب .

والثاني : أن الحركة أيسر من الحرف وهي كافية في الدلالة على الإعراب . وإذا حصل الغرض بالأخصر لم يَصِرْ إلى غيره .

والثالث : أن الحرف من جملة الصَّيغَة الدالَّة على معنى الكلمة اللازم لها ، فلو جُعِل الحرف دليلاً على الإعراب لأدى إلى أن يَدُلَّ الشيء الواحد على مَعْنَيَيْن ، وفي ذلك اشتراك ، والأصل أن يَحْصُرَّ كل معنى بدليل .

قاعدة :

[الأصل في البناء السكون]

الأصل في البناء السكون لثلاثة أوجُه :

أحدها : أنه أخَفَّ من الحركة ، فكان أحقَّ بالإضافة لخفته .

الثاني : أن البناء ضدّ الإعراب ، وأصل الإعراب الحركات ،
فأصل البناء السكون .

والثالث : أن البناء يكسب الكلمة ثِقَلًا ، فناسب ذلك أصالة البناء
على السكون .

وأما البناء على الحركة فلأحد أربعة أشياء :
إما لأن له أصلاً في التمكن كالمنادي والظروف المقطوعة عن
الإضافة، ولا رَجُلَ ، وخمسة عشر . وهذا أقرب المبيّنات إلى
المعرب .

وإما تفضيلاً له على غيره كالماضي بُني على حركة تفضيلاً على
فعل الأمر .
وإما للهرب من التقاء الساكنين كَأَيّنَ ، وَكَيْفَ وَحَيْثُ وَأَمْسِ .

وإمّا ؛ لأن حركته ضرورية وهي الحروف الأحادية كالباء واللام
والواو والفاء ، لأنه لا يمكن النطق بالساكن أولاً سواء كان في الأول
لفظاً أو تقديراً كالكاف في نحو : رأيتك ، لأنها وإن كانت متصلة لفظاً
فهي منفصلة تقديراً وحكماً ، لأن ضمير المنصوب في حكم
المنفصل .

وإذا كانت منفصلة حكماً لزم الابتداء بالساكن حكماً ، لو لم
يُحرّك ، بخلاف الألف والواو في : قاما وقاموا ، لأن ضمير الفاعل ليس
في حكم المنفصل ، فلا يلزم منه الابتداء بالساكن حكماً . ذكر ذلك
في (البسيط) . / .

قاعدة

[في الكلمة التي على حرف واحد]

قال ابن النحاس في (التعليقة) : كل كلمة على حرف واحد مبنية يجب أن تبنى على حركة تقوية لها ، وينبغي أن تكون الحركة فتحة طلباً للتخفيف ، فإن سكن منها شيء كالياء في غلامي ، فطلباً لمزيد التخفيف .

[الخلاف في علل البناء]

(فائدة) قال ابن النحاس في التعليقة : في علل البناء
خلاف :

فمذهب ابن السراج وأبي عليّ ، ومن تبعه : أنّ علل البناء منحصرة في شبه الحرف أو تضمّن معناه .

وعدّ الزمخشري والجزوليّ وابن معطيّ وابن الحاجب وجماعة آخرون علل البناء خمسة : هذان ، والوقوع موقع المبنى ، ومناسبة المبنى ، والإضافة إلى المبنى .

وزاد ابن عصفور سادسة وهي : الخروج عن النظائر كأبيّ في «أيهم أشد»^(١) . ووجه خروجها عن نظائرها : حذف صدر صلتها من

(١) مریم / ٦٩ .

غير طولٍ .

وقال ابن النحاس : وينبغي على هذا التعداد أن يضاف إليهن سابعة وهي : تنزل الكلمة منزلة الصدر من العجز كبعل في بعلبك وخمسة في خمسة عشر^(١) .

وعلل بعضهم بناء الأفعال بأنها لا تعقد ولا تتركب على الأصح ، والإعراب إنما يستحق بعد العقد والتركيب ، فتكون هذه علة أخرى مضافة إلى ما عددنا من العلل فتكون ثامنة .

وقد علل بهذه العلة بناء حروف الهجاء : باء . تا . ثا . وأسماء العدد في قولهم واحد ، اثنان ، ثلاثة ، أربعة . وكذا كل ما لم يعقد ولم يتركب .

وجعل ابن عصفور علة بناء المنادي وأسماء الأفعال واحدة وهي : وقوعها موقِع الفعل .

وفرق الزمخشري فجعل علة بناء أسماء الأفعال هذه، وجعل علة المنادي وقوعه موقع ما أشبه ما لا تمكن له ، وهو أنه يقول : إن المنادي واقع موقع كاف أدعوك ، وكاف أدعوك أشبهت كاف ذاك ، والنجاءك^(٢) لاشتراكهما في الخطاب فتكون تاسعة .

وكذلك جعل ابن عصفور الإضافة إلى مبني مطلقاً علة واحدة .

(١) في ط : وخمسة خمسة في عشر . تحريف واضح .

(٢) في اللسان : «نجا» : «وقالوا : النجاك ، فأدخلوا الكاف للتخصيص بالخطاب ، ولاموضع لها من الإعراب ، لأن الألف واللام معاينة للإضافة ، فثبت أنها ككاف ذلك وأريتك زيدا أبو من هو .»

والزمخشريّ عبر عنها بأن قال : أو إضافته يعني إلى ما لا تمكّن له فناقشه ابن عمرون : وقال : يَرِدُ عليه « يومئذٍ » ، فإنه مضاف (١) إلى ما أشبه ما لا تمكّن له ، فيحتاج أن يقول الزمخشريّ : إلى ما لا تمكّن له كالمضاف إلى الفعل ، أو إلى ما أشبه ما لا تمكّن له كالمضاف إلى إذ، نحو / يومئذٍ ، وما أشبهه فتكون عشرة . [٢٥/٢]

ويضاف إليه حادية عشرة وهي تركيب المعرب مع الحرف نحو : لا رجل ، والفعل المؤكّد بالنونين على أحد التعليلين في كُلّ واحد منهما . وهذه العلل كلها موجبة إلاّ الإضافة إلى المبنى ، فإنها مجوّزة . انتهى .

تنبیه

[في علة البناء عند ابن مالك]

حصر ابن مالك علة البناء في شبه الحرف . وتعقبه أبو حيان بأن الناس ذكروا للبناء أسباباً غيره .

وأجيب بأنه لم ينفرد به فقد نقله جماعة عن ظاهر كلام سيبويه ونقله ابن القوّاس عن أبي عليّ الفارسيّ وغيره .

وقال صاحب (البسيط) : اختلف النحاة في علة البناء فذهب أبو الفتح إلى انها شبه الحرف فقط . انتهى .

(١) في ط : « مضاف إليه إلى ما أشبه » بزيادة « إليه » تحريف

ورأيته أنا في (الخصائص) لأبي الفتح وعبارته : إنما سبب بناء الاسم مشابهته للحرف لا غير ، ورأيته أيضاً في (الأصول) لابن السراج ، وفي (التلقين)^(١) لأبي البقاء ، وفي (الجمل) للزجاجي . وذكر بعض شراحه أنه مذهب الحذاق من النحويين .

ضابط

[في تقسيم المركب من المبنيات]

قال ابن الدهان في (الغرة) : المركب من المبنيات سبعة

أقسام :

الأول : اسم مبني مع اسم ، نحو خمسة عشر ، ونحوه .

الثاني : اسم بني مع صوت نحو : سيويه .

الثالث : فعل بني مع اسم نحو : حبذا .

الرابع : حرف بني مع اسم نحو : لا رجُل .

الخامس : حَرْفٌ بُني مع فعل نحو : هَلُمَّ .

السادس : صوت بُني مع صوت نحو : حَيْهلاً .

السابع : حرف بني مع حرف نحو : هلاً . ولم يذكره ابن

السراج في القسمة .

(١) في ط : « التعليقات » تحريف والتلقين كتاب في النحو انظر البغية ٢/٣٩ ،

وكشف الظنون ١/٤٨١ .

وزاد قوم : قسماً آخر ، فقالوا : فعل بني مع حرف نحو :
 [٢٦/٢] تَضْرِبْنَ وَيَضْرِبْنَ . وهذا يستغني عنه بِهِمْ وَقَسْمِهِ / .

ضابط [في المبني الذي تدخل عليه اللام]

قال الشيخ علم الدين السخاوي في (تنوير الدياتي) : ليس في العربية مبني تدخل عليه اللام إلا رجع إلى الإعراب كأمس إذا عرف باللام صار معرباً إلا المبني في حال التنكير فإن اللام إذا دخلته لا تمكنه ، لأنه قد أصابه البناء في الحال التي توجب التخفيف والتمكن ، وهي حال التنكير فإذا دخلته اللام لم تمكنه ولم يعرف نحو خمسة عشر وأخوته فإنه مبني . فإذا دخلته اللام بقي معها على بنائه

ضابط [في الحرف المبني على الضم]

قال ابن الدهان في (الغرة) : ليس في الحروف ما هو مبني على الضم غير « منذ » . والأفعال ليس فيها ذلك . وأما ضربوا فالضمة عارضة للواو ، والعارض لا اعتداد به كما نقول في حركة التقاء الساكنين ، ولهذا لم يرد المحذوف في « لَمْ يَقُمْ الآن » . ومثل ذلك مُذْ فِيمَنْ ضَمَّ .

وجماعة يعتدون به بناءً ، منهم الربيعي .

وقد بني حرف آخر على الضم وهو رُبَّ في لغة قوم ، وجعل بعضهم « مِنْ الله » مِنْ هذا القِسْم .

قاعدة [في الحمل على النصب]

النَّصْبُ أَخُو الْجَرِّ ، ولذا حمل عليه في بَابِي الْمُثْنَى والجمع دون المرفوع .

قال ابن بابشاذ في (شرح المحتسب) : وإنما كان أخاه لأنه يوافق في كناية الإضمار نحو : رأيتك ، ومررت بك ، ورأيتك ومررت به ، وهما جميعاً من حركات الفضلات أعني النَّصْبُ وَالْجَرُّ ، والرفع من حركات العُمَد .

[الجمع على حدّ الثنية]

(فائدة) قال السخاوي في (شرح المفصل) : معنى قولهم : الجمع على حدّ الثنية : أن هذا الجمع لا يكون إلا لما يجوز تنكير معرفته ، وتعريف نكرته ، كالثنية ، فكما أن الثنية لا تكون إلا كذلك ، فهذا الجمع على حدّ المحدود لها ، ويُسمى جمع السلامة ، وجمع الصّحة لسلامة بناء الواحد فيه ، وصيّته . ويُسمى الجمع / [٢٧/٢] على هجاءين ، لأنه مرّة بالواو ومرّة بالياء .

قال : وقد عدّ بعض النحاة لهذه الواو ثمانية معانٍ ، قال : هي علامة الجمع ، والسلامة ، والعقل ، والعلمية ، والقلة ، والرفع ، وحرف الإعراب ، والتذكير .

[إعراب الأسماء الستة بالحروف]

(فائدة) : قال ابن يعيش ذهب قوم : إلى أن الأسماء الستة إنما أعربت بالحروف توطئة لإعراب الثنية والجمع بالحروف ، وذلك أنهم لما التزموا إعراب الثنية والجمع بالحروف جعلوا بعض المفرد^(١) بالحروف حتى لا يُستوحش من الإعراب في الثنية والجمع السالم بالحروف .

قال : ونظير التوطئة هنا قول أبي إسحاق : إن اللام الأولى في نحو قولهم : والله لئن زرتني لأكرمَنَّك إنما دخلت زائدة موطئة مؤذنة باللام الثانية . (والثانية) هي جواب القسم ومعتمده .

[المضمرة المضاف إلى كلا وكلتا]

(فائدة) : قال ابن النحاس في (التعليقة) : المضمرة الذي هو مضاف إليه كلا وكلتا ثلاثة ألفاظ ، كما ، وهما ، ونا .

(١) في ط فقط : « المفردة » بالتاء .

قاعدة

[في عدم اجتماع إعرابين في آخر كلمة]

قال في (البسيط) : لا يمكن اجتماع إعرابين في آخر كلمة ، ولهذا ، حُكِيَتْ الْجُمْلُ الْمَسْمَى بِهَا وَلَمْ تُعْرَبْ ، ولأنها لو أُعْرِبَتْ لَمْ تَخُلْ ، إما أن تُعْرَبَ الْأَوَّلُ أَوِ الثَّانِي أَوْ مَجْمُوعَهُمَا . لا جائز تخصيص الأول بالإعراب ، لأنه كالجاء من الكلمة ، ولأدائه إلى وقوع الإعراب وسطاً .

ولا جائز تخصيص الثاني لأن الأول يشاركه في التركيب والإعراب قبل النقل ، فتخصيصه بعد النقل بالثاني ترجيح بلا مرجح .

ولا جائز إعرابهما معاً ، لأن الإعراب يقع في الآخر ، ولا يمكن اشتراكهما في شيء يقع الإعراب عليه كآخر المفردات ، فلذلك تعذر إعرابهما .

ضابط

[لا يوجد اسم معرب آخره واو قبلها ضمة]

قال ابن فلاح في (المغني) : لا يوجد في الأسماء المعربة اسم آخره واو قبلها ضمة ، لأنهم أرادوا تخصيص الفعل بشيء لا يوجد في الاسم كما خصوا الاسم بشيء لا يوجد في الفعل ، ولأنه لو كان لأدى إلى اجتماع ما يستثقل في النسبة والإضافة ، فلذلك

رُفِضَ .

وأما السمندوفاسم أعجمي، وأما « هو » فمبني، وأما الأسماء /
السته فالواو فيها بمنزلة الحركة .

[٢٨ / ٢]

[الثقل في حروف العلة]

(فائدة) : في تذكرة ابن مكتوم عن تعاليق ابن جنّي : المراد بالثقل في حروف العلة الضعف لا ضدّ الخفة ، فلما كانت هذه الحروف ضعيفة استقلوا تحريكها . ويدلُّ على أن المراد بالثقل هذا أن الألف أخفّ الحروف وهي لا تتحرك أبداً .

ضابط

[في حذف نون الرفع]

قال ابن هشام في تذكرته حذف نون الرفع على ثلاثة أقسام :

واجب : وذلك بعد الجازم والناصب .

وجائز : وذلك قبل لفظ (ني) أي قبل نون الوقاية ، فالحاصل أنها تحذف بأطراد بعد الجازم والناصب ، وقبل (ني) لكن الأول واجب وهذا جائز يجوز معه الإثبات وهو الأصل . ولك فيه الفك على الأصل والإدغام تخفيفاً .

ونادر : لا يقع ، إلا في ضرورة أو شذوذ ، وذلك في ما عدا هذين

نحو : ﴿ لَا تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا وَلَا تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا ﴾ .
وقوله :

٢٩٩ = آبيت أُسْرِي وَتَبَيَّيْتِي تَذُلِكِي وَجَهَكَ بِالْعِنْبِرِ وَالْمِسْكِ الذِّكِي (١)

ومعتمد الأول عندي اقترانه بتدخلوا وتحابوا فنوسب بينهما مع تشبيه (لا) في اللفظ بالناحية . انتهى .

(١) من شواهد : الخصائص ١/٣٨٨ ، والمحتسب هامش ٢/٢٢ ، والخزانة ٣/٥٢٥ ، والتصريح ١/١١١ ، والهمع والدرر رقم ١٠٨ ، وحاشية يس ١/٣٣٢ .

باب المنصرف وغير المنصرف

واصطلاح الكوفيين: المُجْرَى وغير المُجْرَى . قاله في (البسيط) قال : والعلل المانعة من الصّرف تسع ، وإنما انحصرت فيها، لأن النحاة سبروا الأشياء التي يصير الاسم بها فرعاً، فوجدوها تسعاً ، ويجمعها قوله :

إذا اثنان من تسع ألماً بلفظة فدع صرّفها وهي الزيادة والصفه
وجمع وتأنيث وعدل وعجمة وشباه فعل واختصار ومعرفة

وقال ابن خروف في (شرح الجمل) : أنشد الأستاذ أبو بكر بن

ظاهر في العلل المانعة من الصّرف : / [٢٩/٢]

موانع صرف الاسم عشر فهاكها ملخصه إن كنت في العلم تحرص
فجمع وتعريف وعدل وعجمة ووصف وتأنيث ووزن مخصص
وما زيد في عدّه وعمران فانتبه وعاشرها التركيب هذا ملخص

وقال الإمام أبو القاسم الشاطبي صاحب (الشاطبية) رحمه الله :

دعوا صرّف جمع ليس بالفرد أشكلا وفعلان فعلى ثم ذي الوصف أفعلا

وذي^(١) ألف التأنيث والعدل عدّه والأعجم في التعريف خُصّ مطولاً
 وذو العدل والتركيب بالخلق^(٢) والذي بوزن يخصّ الفعل أو غالباً علا
 وما ألف مع نون أخراه زيدتا وذو هاء وَقَفَ والمؤنث أثقلا
 وقال بعضهم :

اجمع وزنٌ عادلاً أنتُ بمعرفة رَكَّبَ وزد عجمةً بالوصف قد كُملأ
 وقال آخر :

عدل ووصف وتأنيثٌ ومعرفة وعُجْمَةٌ ثم جمعٌ ثم تركيبٌ
 والنون زائدة من قبلها ألف ووزن فعلٌ وهذا القول تقريبٌ
 ونقلت من خط الإمام أبي حيان ، قال : أنشدنا شيخنا
 الإمام بهاء الدين بن النحاس في موانع الصرف لنفسه :

وزن المركَّب عجمةٌ تعريفها عدلٌ ووصف الجمع زد تأنيثاً
 وقال تاج الدين بن مكتوم في ذلك :

موانع الصرف وزن الفعل تَتَبَعُهُ عدلٌ ووصف وتأنيثٌ وتمنعه
 نونٌ تلت ألفاً زيداً ومعرفة وعجمةٌ ثم تركيبٌ وتجمعه

(١) في ط فقط : « وذو » صوابه من النسخ المخطوطة .

(٢) في ط : « بالخف » بالفاء ، تحريف ، وفي النسخ المخطوطة :

« بالخلق » باللام والقاف ، ولعله يقصد : المركَّب العلم الذي يطلق على

فرد واحد بالطبيعة .

أي وجمعه . وقال أيضاً :

إذا رُمّت إحصاء الموانع للصرف فعدل وتعريف مع الوزن والوصف
 وجمع وتركيب وتأنيث صيغة وزائدتي فعلان والعُجْمَة الصُّرْفُ
 وقال أيضاً :

[٣٠/٢] موانِعُ صرف الاسم تسعُ فهاكها منظّمة إن كنت في العلم ترغّباً/
 هي العذُلُ والتأنيث والوصف عُجْمَةٌ وزائدتا فعلان جمعُ مُرْكَبُ
 وثامنها التعريف والوزن تاسعُ وزاد سواها باحث يتطلّبُ

قاعدة

[في أن الأصل في الأسماء الصرف]

الأصل في الأسماء الصرّف ، ولذا لم يَمْنَعِ السبب الواحدُ
 اتفاقاً ما لم يعتضد بآخر يجذبُه عن الأصالة إلى الفرعية .

قال في (البسيط) : ونظيره في الشرعيات أن الأصل براءة
 الذمّة فلا يقوى الشاهد على شغل الذمّة ما لم يعتضد بآخر .

ومن فروع ذلك أنه يكفي في عوده إلى الأصل أدنى شبهة ، لأنه
 على وفق الدليل ، ولذا صرف أربع من قولك : مررت بِنِسْوَةِ أربع ،
 مع أن فيه الوصف والوزن اعتباراً لأصل وضعه وهو العدد .

وقال ابن إياز : أضل الأسماء الصرّف لعلتين :

إحداهما : أن أصلها الإعراب فينبغي أن تستوفي أنواعه .

والثانية : أن امتناع الصرف لا يحصل إلا بسبب زائد ،
والصّرف يحصل بغير سبب زائد ، وما حصل بغير سبب زائد أصل لما
حصل بسبب زائد .

فإن قيل : لِمَ لَمْ تكن العلة الواحدة مانعة من الصرف ؟
قيل : لوجوه :

أحدها : أن الأصل في الأسماء أن تكون منصرفةً فليس للعلة
الواحدة من القوة ما يجذبُه عن الأصل . وشبهوا ذلك ببراءة الذمة ؛ فإنها
لما كانت هي الأصل لم تصر مشتغلةً إلا بشهادة عدلين ، وذلك لأن
الأصول تُراعى ويحافظُ عليها .

الثاني : أن الأسماء التي تشبه الأفعال من وجه واحد كثيرة . ولو
راعينا الوجه الواحد وجعلنا له أثراً كان أكثر الأسماء غير منصرف ،
وحينئذٍ تكثر مخالفة الأصل .

الثالث : أن الفعل فرغ عن الاسم في الإعراب ، فلا ينبغي أن
يجذب الأصل إلى حيّز الفرع إلا بسبب قوي .

[فائدة في إدخال تاء التانيث على ثلاث المعدول]

(فائدة) : قال ابن مكتوم في (تذكرته) : أنشد ابن خالويه

في (كتاب ليس) :

٣٠٠ = فَمَا حَلَبَتْ إِلَّا الثَّلَاثَةَ وَالثُّنْيَ

وَلَا قِيلَتْ إِلَّا قَرِيباً مَقَالِهَا (١) /

[٣١/٢]

وهو حجة لأنه أدخل تاء التأنيث على ثلاث المعدول وهو

غريب .

[باب فعلان فعلى سماعي]

(فائدة) ، قال في (البسيط) : باب فَعْلَانُ فَعْلَى كَسَكْرَانُ

وَسَكْرَى ، وَغَضْبَانُ وَغَضْبَى ، وَعَطْشَانُ ، وَعَطْشَى ، إِنَّمَا يُعْرَفُ
بِالسَّمَاعِ دُونَ الْقِيَاسِ ، ، وَقَالَ ابْنُ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ :

أَجِزُ فَعْلَى لِفَعْلَانَا	إذا استثنيت حبلاننا
وَدَخْنَاناً وَسَخْنَاناً	وسيفاناً (٢) وضحياناً (٣)
وهوجاناً (٤) وعلاناً (٥)	وقشواناً ومصاناً (٦)
وموتانا وندمانا	واتبعهن نصرانا

(١) في ط : « خليت » بالتاء ، تحريف صوابه من النسخ المخطوطة واللسان :

« ثنى » وفيه : « أراد بالثلاثة : الثلاثة من الآنية ، وبالثنى : الاثنين .

(٢) السيفان : الطويل الممشوق .

(٣) في ط : « صحيان » بالصاد ، تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

وفي القاموس : رجل ضحيان : يأكل في الضحى .

(٤) الصَّوْجَانُ : كل يابس الصُّلب من الدواب والناس .

(٥) العَلَانُ : الجاهل ، والعلانة : الجاهلة .

(٦) القشوان : الرجل القليل اللحم .

(٧) المصان للرجل والمصانة للمرأة : كلمة شتم : أي راضع الغنم لؤماً .

ضابطة [في العدل]

في (شرح المفصل للأندلسي) : قال الخوارزمي : العدل على أربعة أوجه : عدلٌ في الأعداد نحو : أحاد ومثنى وثلاث ، وعدل في الأعلام نحو : عمر ، والقياس عامر ، وعدل من اللام نحو : سحر ، وعدل من اللام حُكماً نحو : أخر ، وهذا لأن آخر في الأصل أفعل التفضيل وهو ضد أول ، ورجل آخر معناه : أشد تأخراً في الذكر . هذا أصله . ثم أجرى مجرى غيره . ومن شأن أفعل التفضيل أن يعتقب عليه أحد الثلاثة . وهنا لا مدخل لـ « مِنْ » ، لأن أفعل مِنْ متى اقترن به « مِنْ » لم يجز تصريفه ، وهاهنا قد صرف ، فعلم أنه غير مقترن بـ « مِنْ » . وأخر لا يضاف ، فلا يقال : هن أخر النساء ، فتعين أن يكون معرفاً باللام ، وهو غير معرف لفظاً بل منكر لفظاً ، ومعرف معنى وحكماً ، منزلاً منزلة اسم بمن . وإنما التزم حذف مِنْ لأنه أجرى مجرى « غير » . وإنما وجب تصريفه ؛ لأنه غير مضاف ؛ وإنما حذف اللام لكونه معلوماً .

(١) في ط : « وهنها » تحريف .

قاعدة

[في اتفاق الألفاظ والأوزان]

قال في (البسيط) : لا عِبْرَة بِاتِّفَاقِ الْأَلْفَاظِ وَلَا بِاتِّفَاقِ الْأَوْزَانِ .

أما الأول : فإسحاق ويعقوب وموسى أسماء الأنبياء غير منصرفة . وإسحاق مصدر أسحق الضرع إذا ذهب لَبْنُهُ ، ويعقوب لذكر الحَجَل ، وموسى / لما يحلق به مصروفة . [٣٢/٢]

وَمَنْ قَالَ : إِنَّمَا سُمِّيَ يَعْقُوبٌ ، لِأَنَّهُ خَرَجَ مِنْ بَطْنِ أُمِّهِ آخِذًا بِعَقِبِ عَيْصٍ ^(١) فَهُوَ مِنْ مَوَافِقَةِ اللَّفْظِ ، ، وَلَيْسَ بِمُشْتَقٍّ ، لِأَنَّ الْأَشْتِقَاقَ مِنَ الْعَرَبِيِّ يُوجِبُ الصَّرْفَ ، وَكَذَلِكَ « إِبْلِيسُ » ، لَا يَنْصَرِفُ لِلْمَعْرِفَةِ وَالْعُجْمَةِ . وَمَنْ زَعَمَ أَنَّهُ مُشْتَقٌّ مِنْ : أَبْلَسَ إِذَا يَثْسُ فَقَدْ غَلَطَ ، لِأَنَّ الْأَشْتِقَاقَ مِنَ الْعَرَبِيِّ يُوجِبُ الصَّرْفَ ، وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ اتِّفَاقِ الْأَلْفَاظِ .

وأما الثاني فإن جالوت وطالوت وقارون غير منصرفة . وجاموس وطاوس وراقود مصروفة، لكونها نكرات . ولا عِبْرَة بِاتِّفَاقِ الْوَزْنِ .

(١) في ط والنسخ المخطوطة : « عيص » وفي اللسان : « عقب » : « عَيْصُو ، وَسُمِّيَ يَعْقُوبٌ بِهَذَا الْأَسْمِ ، لِأَنَّهُ وُلِدَ مَعَ عَيْصُو فِي بَطْنِ وَاحِدٍ ، وَوُلِدَ عَيْصُو قَبْلَهُ وَيَعْقُوبٌ مُتَعَلِّقٌ بِعَقْبِهِ خَرَجًا مَعًا ، فَعَيْصُو أَبُو الرَّومِ .

ضابط

[في الاسم الذي لا ينصرف]

ما لا ينصرف ضَرْبان : ضَرْبٌ : لا ينصرف في نكرة ولا معرفة .

وضرب لا ينصرف في المعرفة ، فإذا تنكر انصرف . وقد نظم ذلك الشيخ علم الدين السَّخاوي ، فقال :

مساجدُ مع جبلى وخمراء بعدها وسكران يتلوه أحناد وأحمر
فذي سِنَّة لم تنصرف كيف ما أتت سواء إذا ما عرفت أو تنكر
وعثمان وإبراهيم طلحة زينب ومع عمر قل حضرموت يسطر
وأحمد فاعدد سبعة جاء صَرْفها إذا نكَّرت والباب في ذاك يحصر

قاعدة

[في الأعجمي إذا دخلته الألف واللام]

الأعجمي إذا دخلته الألف واللام التحق بالعربي . فلو سمي رجل بيهود صرف على كل حال ، إذا قلنا إنه أعجمي ، ياؤه من نفس الكلمة ، وإن قلنا إن ياءه زائدة كيقوم لم ينصرف في المعرفة ، لأنه على وزن يقوم .

قاعدة

[في ما يثبت التعريف وما يسقطه التنكير]

قال ابن جنّي في (الخاطريّات)^(١) : التعريف يثبت التّأنيث والعجمة والتّركيب ، والتّنكير يسقط حُكْم ذلك .

ومن قوّة حُكْم التّعريف في منعه الصرف أنك تعتدّ معه العجمة والتّأنيث والتّركيب ، ولا تعتدّ واحداً من ذلك مع عدم التعريف ، وإن اجتمع فيه سببان : أحدهما : ما ذكرنا ألا ترى أنك تصرف / أربعاً ، وإن كان فيه الوزن والتّأنيث ، وبإذنجاناً وإن كان فيه التّركيب والعجمة ، وحضرموت اسم امرأة إذا نُكّر ، وإن كان فيه التّركيب والتّأنيث . ولا تصرف شيئاً من ذلك معرفةً فهذا يدلّ على قوّة الاعتداد بالتّعريف ، وأنه سبب أقوى من التّأنيث والعجمة والتّركيب .

ضابط

[في صرف ما لا ينصرف]

يجوز للشّاعر صرف ما لا ينصرف للضرورة ، لأنه يرده إلى أصله وهو الصرف ، أو يستفيد بذلك زيادة حَرَف في الوزن .

قال في (البسيط) : ويستثنى ما في آخره ألف التّأنيث المقصورة نحو حبلِي ، ودُنْيَا ، وسُكْرِي ، فإنه لا يجوز له صرفه إذ لا (١) انظر الحديث عنها في مقدمة تحقيق الخصائص / ٦٤ ومنها نقلان في خزّانة الأدب للبغداديّ .

يستفيد به فائدة ، لأن التنوين يحذف الألف فيؤدّي إلى الإتيان بحرف ساكن ، وحذف حرف ساكن . ويستثنى أيضاً أفعال منك عند الكوفيين ، فإنهم لا يجيزون صرفه لملازمته منك الدالة على المفاضلة ، فصار لذلك بمنزلة المضاف .

ومذهب البصريين جواز صرفه لاستفادة زيادة حرف ، ووجود من لا يمنع من تنويه كما لم يمنع من تنوين خيراً منه وشرّاً منه ، وهما بوزن أفعال في التقدير .

وقال ابن يعيش : جميع ما لا ينصرف يجوز صرفه في الشعر لإتمام القافية وإقامة وزنها بزيادة التنوين ، وهو من أحسن الضرورات ، لأنه ردّ إلى الأصل ، ولا خلاف في ذلك إلا ما كان في آخره ألف التانيث المقصورة ، فإنه لا يجوز للضرورة صرفه ، لأنه لا ينتفع بصرفه ، لأنه لا يسد ثلثة في البيت من الشعر ، وذلك أنك إذا نونت مثل : حُبلى وسَكْرَى حذفت ألف التانيث لسكونها وسكون التنوين بعدها ، فلم يحصل بذلك انتفاع ، لأنك زدت التنوين ، وحذفت الألف فما ربحت إلا كسر قياس ، ولم تحظ بفائدة .

وقال ابن هشام في (تذكّره) : : قال ابن عصفور كالمستدرك على النحاة : إنه يستثنى من قولنا : ما لا ينصرف إذا اضطر الى تنوينه صرف - ما فيه ألف التانيث المقصورة .

وتوجيهه أنه لا يجوز في الضرورة صرفه بوجه ، لأنك لو فعلته / [٣٤/٢]

لم تعمل أكثر من أن تحذف حرفاً ، وتضع آخر مكانه ، ولا ضرورة بك إلى ذلك :

قال ابن هشام : وكنت أقول : لا يحتاج النحاة إلى استثناء هذا ، لأن ما فيه ألف التانيث المقصورة لم يضطر إلى تنوينه على ما قال ، وكلامنا فيما يضطر إلى تنوينه ، ثم حكى لي عن ابن الصائغ : أنه ردّ عليه فيما له على (المقرب) استثناء هذا ، وأنه أفسد تعليله ، وقال : سلمنا أنه لا فائدة في إزالة حرف ووضع حرف ، لكن ثم أمر آخر ، وهو أن هذا الحرف الذي وضعنا موضع الألف حرف صحيح قابل للحركة ، فإذا حُرِّك بأن يكسر لالتقاء الساكنين حصل به ما لم يكن قبل . وهذا أحسن جداً .

[الثنية لا توجد إلا في اللغة العربية]

(فائدة) في (تذكرة) التاج بن مكتوم قال في (المستوفي) : لا تكاد الثنية توجد إلا في اللغة العربية .

باب النكرة والمعرفة

قاعدة [في أن التنكير أصل ، والتعريف فرع]

الأصل في الأسماء التنكير والتعريف فرع عن التنكير .

قال ابن يعيش في (شرح المفصل) : أصل الأسماء أن تكون نكرات ؛ ولذلك كانت المعرفة ذات علامة وافتقار إلى وَضْعٍ ، لنقلها عن الأصل .

وقال صاحب (البسيط) : النكرة سابقة على المعرفة لأربعة أوجه :

أحدها : أن مسمى النكرة أسبق في الذهن مِنْ مَسْمَى المعرفة بدليل طريان^(١) التعريف على التنكير .

والثاني : أن التعريف يحتاج إلى قرينة من تعريف وَضْعٍ أو آلة بخلاف النكرة ، ولذلك كان التعريف فَرَعاً على التنكير .

الثالث : أن لفظ شيء ومعلوم يقع على المعرفة والنكرة ، فاندراج

(١) في ط والنسخ المخطوطة هكذا : « طريان » بالطاء ، والمراد : طرؤء التعريف على التنكير ، ولعلها محرقة من : « جريان » بالجيم .

المعرفة تحت عمومهما دليلٌ على أصالتها كأصالة العامّ بالنسبة إلى الخاصّ ، فإنّ الإنسان مندرج تحت الحيوان لكونه نوعاً منه ، [٣٥/٢] والجنس أصلٌ لأنواعه / .

الرابع : أنّ فائدة التعريف تعيين المسمّى عند الإخبار للسامع ، والإخبار يتوقف على التركيب ، فيكون تعيين المسمى عند التركيب ، وقبل التركيب لا إخبار ، فلا تعريف قبل التركيب .

قال : ومع أنّ النكرة الأصل ، فإنها إذا اجتمعت مع معرفة غلبت المعرفة كقولك هذا رجل وزيدٌ ضاحكين فينصب على الحال ، ولا يرفع على الصّفة ، لأنّ الحال قد جاءت من النكرة دون وصف المعرفة بالنكرة ، . ونظيره تغليب أعرف المعرفتين على الأخرى كقولك : أنا وأنت قمنا ، وأنت وزيد قمتما .

وقال في باب ما لا ينصرف : التعريف فرع التنكير ؛ لأنه مسبق بالتنكير ودليلٌ على سبق التنكير من ثلاثة أوجه :

أحدها : أنّ النكرة أعمّ والعامّ قبل الخاصّ ، لأنّ الخاصّ يتميز عن العامّ بأوصاف زائدة على الحقيقة المشتركة .

والثاني : أنّ لفظة « شيء » ، تعمّ الموجودات ، فإذا أُريد بعضها خُصّص بالوصف أو ما قام مقامه ، والموصوف سابقٌ على الوصف .

والثالث : أنّ التعريف يحتاج إلى علامة لفظية أو وضعيّة .

وقال ابن هشام في (تذكّره) : يدلّ على أنّ الأصل في

الأسماء التَّنْكِيرُ أن التَّعْرِيفُ عِلَّةٌ مَنَعُ الصَّرْفِ . وَعِلْلُ البَابِ كُلِّهَا
فَرَعِيَّةٌ ، وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ فِي : رَأَيْتَ الْبَكْرَ أَنْ يُثْقَلَ عَلَيَّ مَنْ قَالَ :

٣٠١ = * عَلَّمْنَا إِخْوَانَنَا بِنَوْعِجَلٍ ^(١) * *

حَمَلًا عَلَيَّ : رَأَيْتَ بَكْرًا ^(٢) ، وَإِنَّمَا يُحْمَلُ عَلَيَّ الْأَصْلُ .

[علامات النكرة]

(فائدة) : قَالَ فِي (البسيط) : عِلَامَاتُ النُّكْرَةِ دُخُولُ لَامِ
التَّعْرِيفِ عَلَيْهَا نَحْوُ: رَجُلٌ وَالرَّجُلُ ، وَدُخُولُ رُبِّ نَحْوُ: رَبُّ رَجُلٍ .
وَتَخْتَصُّ بِاللَّدْخُولِ عَلَيَّ : غَيْرِكَ وَمِثْلِكَ وَشِبْهِكَ مِنْ دُونَ اللَّامِ .

والتَّنْوِينِ فِي أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ . وَفِي الْأَعْلَامِ فِيمَا لَا يَنْصَرَفُ

(١) رجز بعده .

* الشُّغْزِيَّيِّ وَاعْتِقَالًا بِالرَّجُلِ *

فِي الْعَيْنِيِّ هَامِشِ الْخِزَانَةِ ٥٦٧/٤ أَنَّ أَبَا عَمْرٍو سَمِعَ أَبَا السَّرَّارِ الْغَنْوِيَّ
يُنْشِدُ هَذَا الْبَيْتَ . وَالشُّغْزِيَّيِّ : ضَرْبٌ مِنَ الْمِصَارَعَةِ . وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ نَوَاحِرِ
أَبِي زَيْدٍ ٢٠٥ ، وَالْخِصَائِصِ ٣٣٥/٢ ، وَالْإِنْصَافِ ٧٣٤/٢ ، وَرَوَايَتُهُ :
عَلَّمْنَا إِخْوَانَنَا بِنَوْعِجَلٍ شُرْبَ النَّيْذِ وَاصْطِفَاقًا بِالرَّجُلِ
وَإِنْظَرَ الْأَشْمُونِيَّ ٢٤٠/٤ . وَفِي الْخِصَائِصِ وَالْإِنْصَافِ : « أَخْوَالِنَا »
بَدَلُ : إِخْوَانِنَا .

(٢) وَالْمُرَادُ : أَنَّهُ لَا يَجُوزُ نَقْلُ حَرَكَةِ الرَّاءِ فِي الْبَكْرِ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ حَمَلًا عَلَيَّ
رَأَيْتَ : بَكْرًا الَّذِي نَقَلْتَ حَرَكَةَ رَائِهِ إِلَى الْكَافِ ، وَفِي الْبَيْتِ الشَّاهِدِ نَقَلْتَ
حَرَكَةَ اللَّامِ إِلَى الْجِيمِ .

نحو : صَه وَمَه ، وإبراهيم .

والجواب في كيف كقولك : كيف زيد فيقال : صالح ، فإنه [٣٦/٢] إنما عرف تنكيرها بالجواب كما عرف أن متى ظرف زمان وأين / ظرف مكان بالجواب .

ودخول مِنْ المفيدة للاستغراق ، نحو ما جاءني من رَجُل ، وما لزيدٍ من درهم .

ودخول كَمْ نحوكم رجل جاءني .

ودخول لا التي تعمل عمل إنَّ أو التي تعمل عمل ليس عليها اسماً وخبراً . وصلاحيه نصبها على الحال أو التمييز .

ضابط

[في أنواع المعارف]

قال في (البسيط) : المعارف سبعة أنواع : (المضمورات ، والأعلام ، وأسماء الإشارة ، والموصولات ، وما عرّف باللام ، وما أضيف إلى واحدٍ من هذه الخمسة ، والنكرة المتعرّفة بقصد النداء .

وزاد قومٌ أمثلة التأكيد ؛ أجمعون ، وأجمع ، وجمعاء ، وجمع . وقالوا : إنها صيغٌ مُرتجلة وضعت لتأكيد المعارف لخلوها عن القرائن الدالة على التعريف من خارج ، وتقدير المعرف الخارجي بعيد . قال : ويؤكد هذا القول أن أجمعين لم يتنكر بجمعه . ولو كان

جَمَعَ أَجْمَعَ لَتَنْكَرَ كَمَا يَتَنْكَرُ الْعَلَمُ عِنْدَ الْجَمْعِ ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ صِيغَةٌ مُرْتَجَلَةٌ لِتَأْكِيدِ الْجَمْعِ الْمَعْرُوفِ .

قال : وعلى هذا القول فتكون أنواع المعارف ثمانية ، وإنما انحصرت فيها ، لأن اللفظ إما أن يدل على التعريف بنفسه أو بقرينة زائدة عليه ، والدال بنفسه إما أن يكون بالنظر إلى مُسَمَّاه وهو العَلَمُ ، أو بالنظر إلى تبعيته لتقوية المعرفة قبله ، وهي هذه الألفاظ الدالة على التأكيد . والدال بقرينة زائدة إما أن تكون متقدمة أو متأخرة . والمتقدمة ، إما أن تكون متصلة أو منفصلة ، فالمتصلة لام التعريف ، والمنفصلة : إما أن تعرف بالقصد وهي حروف النداء أو بغيره ، وهي القرائن المعروفة للضمائر^(١) .

والمتأخرة إما أن تكون متصلة أو منفصلة ، فالمتصلة الإضافة ، والمنفصلة : إما أن تكون جنساً وهو صفة اسم الإشارة ، أو جملة وهي صلة الموصولات ، فإنها تعرف بها .

واللام في الذي والتي لتحسين اللفظ لا للتعريف بدليل أن بقية الموصولات معارف ، وهي عارية عن اللام ، وإنما تعرف بالصلة ، لأن (الذي) توصل به إلى وصف المعارف بالجمل . والصفة لا بد من كونها معلومة للمخاطب قياساً على سائر الصفات / .

[٣٧/٢]

(١) في ط : « المعرفة الضمائر » بإسقاط لام الجر .

[تقسيم الأسماء]

(فائدة) : قال ابن الدّهان في (الغرّة) : الأسماء تنقسم إلى ثلاثة أقسام : مُظْهَر ، ومُضْمَر ، ومُبْتَهَم ، . والمُبْتَهَمات هي أسماء الإشارة والموصولات .

وقال قوم : الأسماء تنقسم إلى مظهر ، ومضمر ، ولا مظهر ولا مضمر .

باب المضمّر

قاعدة [في أن المضمّرات تكون على صيغة واحدة]

قال ابن يعيش : أصل المضمّرات أن تكون على صيغة واحدة في الرفع والنصب والجَرّ، كما كانت الأسماء الظاهرة على صيغة واحدة. والإعراب في آخرها يبيّن أحوالها، وكما كانت الأسماء المبهمة المبنية على صيغة واحدة ، وعواملها تدلّ على إعرابها ومواضعها .

قاعدة [في أن أصل الضمير المنفصل الرفع]

قال ابن يعيش : أصل الضمير المنفصل للمرفوع ، لأن أوّل أحواله الابتداء وعامل الابتداء ليس بلفظ ، فإذا أضمر فلا بدّ أن يكون ضميره منفصلاً والمنسوب والمجرور عاملهما لا يكون إلّا لفظاً ، فإذا أضمرّا اتّصلا به ، فصار المرفوع مختصاً بالانفصال .

قاعدة [في الضمير المنصوب والمجرور من واٍ

واحد]

قال ابن يعيش : الضمير المجرور والمنصوب من واٍ واحد ،
فلذا حمل عليه في التأكيد بالمرفوع المنفصل تقول : مررت بك أنت
كما تقول : رأيتك أنت .

ضابط [في المواضع التي يعود فيها الضمير على متأخر

لفظاً ورتبة]

المواضع التي يعود الضمير فيها على متأخر لفظاً ورتبة سبعة :
أحدها : أن يكون الضمير مرفوعاً بنعم وبشس وبإيهما ، ويفسره
التمييز نحو : نعم رجلاً زيدً .
الثاني : أن يكون مرفوعاً بأول المتنازعين المعمل ثانيهما
كقوله :

٣٠٢ = * جَفَوْنِي وَلَمْ أَجْفُ الْأَجْلَاءُ إِنِّي * (١) / [٣٨/٢]

(١) تمامه :

* لغير جميل من خليلي مهمل *

قائله مجهول .

وهو من شواهد : قطر الندى ٢٧٤ ، وأوضح المسالك رقم ٢٤٣ ،
والأشموني ١٠٤/٢ ، وهمع الهوامع والدرر رقم ١٨٠ ، ١٥٢١ .

الثالث : ان يكون مخبراً عنه فيفسره خبره نحو : ﴿ إن هي إلا حياتنا الدنيا ﴾^(١) قال الزمخشري : هذا ضمير لا يعلم ما يعني به إلا بما يتلوه . وأصله إن الحياة إلا حياتنا الدنيا ، ثم وضع « هي » موضع الحياة ، لأن الخبر يدل عليها ويبينها . قال ابن مالك : وهذا من جيد كلامه .

الرابع : ضمير الشأن والقصة نحو : ﴿ قل هو الله أحد ﴾^(٢) ، ﴿ فإذا هي شاخته أبصار الذين كفروا ﴾^(٣) .

الخامس : أن يعجز برُب ، ويفسره التمييز نحو : رَبُّهُ رَجُلًا .
السادس : أن يكون مُبدلاً منه الظاهر المفسر له : كضربته زيدا .

السابع : أن يكون متصلاً بفاعل مقدم ، ومفسره مفعول مؤخر : كضرب غلامه زيدا .

قاعدة [في أن الفاعل والمفعول لا يجوز أن يكونا ضميرين متصلين لشيء واحد]

لا يجوز أن يكون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين لشيء

(١) الأنعام / ٢٩ .

(٢) الإخلاص / ١ .

(٣) الأنبياء / ٩٧ .

واحد في فعل من الأفعال إلا في : ظننت وأخواتها وفي : فقدت
وعدمت . قاله البهاء بن النحاس في تعليقه على (المقرَّب) .

باب العَلم

ضابط [في الأنواع التي ينحصر فيها العلم]

قال في (البسيط) : العلم المنقول ينحصر في ثلاثة عشر
نوعاً ، قال : ولا دليل على حَصْرِهِ سوى استقراء^(١) كلام العرب .
المنقول عن المركَّب كتأبَط شراً ، وشاب قرناها ، أو عن الجمع
نحو : كلاب وأنمار ، وعن التثنية نحو : ظَبْيَان ، وعن مُصَغَّر كعمير
وسُهَيْل وزُهَيْر ، وحُرَيْث ، وعن مَنسُوب كَرَبِيعِي ، وصيفِي ، وعن
اسم عين كشور ، وأسد لحيوانين ، وجعفر لنهر ، وعمرو لواحد
عُمُور^(٢) الأسنان ، فإنه نقل من حقيقة عامَّة إلى حقيقة خاصة ، وعن
اسم معنَى كزَيْد وإِيَّاس مَصْدَرِي : زاد ، وآسَى إِيَّاساً .^(٣)
وليس هو مصدر : أَيَسٍ مقلوب : يَشس ، لأن مصدر المقلوب يأتي
على / الأصل ، وعن اسم فاعل : كمالك ، وحاتر ، وحاتم ، [٣٩ / ٢]

(١) في ط : « استقراء » تحريف واضح .

(٢) عمرو : لحم ما بين الأسنان أو لحم اللثة ، وجمعه : عمور . انظر
القاموس .

(٣) بعدها « أعطى » زيادة في ط فقط .

وفاطمة ، وعائشة ، وعن اسم مفعول : كمسعود ومُظْفَر ، وعن صوت كـ «بَّة»^(١) ، وعن الفعل الماضي كَشَمَر ، وبذَّر ، وعثر وخَضَم ، ولا تخامس لها على هذا الوزن ، وكعسب . وعن المضارع كيزيد ويشكر ويعمر وتغلب . وعن الأمر وقد جاء عنهم في موضعين :

أحدهما : سُمِّي^(٢) بفعل الأمر من غير فاعل في قولهم :
« اضممت » لواد بعينه .

والثاني : مع الفاعل في قولهم : « أطرقا^(٣) لموضع مُعِين .

قلت : وينبغي أن يزداد المنقول من صفة مشبهة كخديج وخديجة ، وشيخ وعفيف ، ومن أفعال التفضيل كأحمد ، فإنه أولى من نقله من المضارع .

قاعدة [في كثرة شدوذ الأعلام]

قال الشلوبين : الأعلام يكثرُ الشذوذ فيها لكثرة استعمالها ،
والشيء إذا كثر استعماله غيَّره .

(١) في القاموس : بَّة : حكاية صوت صبي ، ولقب قرشي والشاب الممتلىء

البدن نعمة ، وصفة للأحمق .

(٢) « في ط : يسمى » بالياء في أوله

(٣) في القاموس : « أطرقا » كأمر الاثنيين : بلد .

قاعدة [في أن الأعلام لا تفيد معنى]

الأعلام لا تفيد معنى ، لأنها تقع على الشيء ومخالفه وقوعاً واحداً ، نحو : زيد ، فإنه يقع على الأسود كما يقع على الأبيض ، وعلى القصير كما يقع على الطويل .

وليست أسماء الأجناس كذلك ، لأنها مفيدة ، ألا ترى أن رجلاً يفيد صفة مخصوصة ، ولا يقع على المرأة من حيث كان مفيداً . وزيد يصلح أن يكون علماً على الرجل والمرأة ، ولذلك قال النحويون : العلم ما يجوز تبديله وتغييره ، ولا يلزم من ذلك تغيير اللغة ، فإنه يجوز أن تنقل اسم ولدك أو عبدك من خالد إلى جعفر ، ومن بكر إلى محمد ، ولا يلزم من ذلك تغيير اللغة . وليس كذلك اسم الجنس ، فإنك لو سميت الرجل فرساً أو الفرس جَمَلاً كان تغييراً للغة . ذكر ذلك ابن يعيش في (شرح المفصل) .

وفي (البسيط) : يطلق لفظ العلم على الشيء وضده كإطلاق زيد على الأسود والأبيض . ويجوز نقله من لفظ إلى لفظ كنقل اسم ولدك من جعفر إلى محمد ، لكونه لم يوضع لمعنى في المُسمى بدليل تسمية القبيح بحسن ، والجبان بأسد ، والأسود بكافور بخلاف أسماء

الأجناس ، فإنها وضعت لمعنى عام ، فيلزم من نقلها تغيير اللغة كنقل [٤٠/٢] رجل إلى فرس أو جمل بخلاف نقل العلم .

قاعدة [تعليق الأعلام على المعاني أقل من تعليقها على

[الأعيان]

قال ابن جنّي في (الخصائص) ، ثم ابن يعيش : تعليق الأعلام على المعاني أقل من تعليقها على الأعيان ، وذلك ؛ لأن الغرض منها التعريف ، والأعيان أقعد في التعريف من المعاني ، وذلك لأن الأعيان يتناولها لظهورها له ، وليس كذلك المعاني ، لأنها تثبت بالنظر والاستدلال ، وفَرَّقَ بين عِلْمِ الضَّرورة بالمشاهدة وبين عِلْمِ الاستدلال .

[ورود العلم جنساً معرفاً باللام]

(فائدة) في (تذكرة ابن الصائغ) : قال : نقلت من مجموع بخط ابن الرّماح : قد يرد العلم جنساً معرفاً باللام التي لتعريف الجنس ، وذلك بعد : نِعْم ، وبِئْس ، فتقول : نعم العمرُ عمرُ بن الخطاب ، وبِئْس الحجاجُ حجاجُ بن يوسف ، لأن نِعْم لا تدخل إلا على جنس معرف .

وقد يُجعل العلمُ جنساً منكرًا ، وذلك بعد « لا » نحو :

* لا هَيْثمَ اللَّيْلَةَ لِلْمَطَى (١) *

(١) لبعض بني دبير ، وبعده :

* ولا فتىً مثلَ أبْنِ خَيْبِرِي *
=

« ولا بَصْرَةٌ لَكُمْ ولا بَصْرٌ »^(١) « ولا أبا حَسَنِ لَهَا » .

باب الإشارة

قال ابن هشام في (تذكرته) : من أسماء الإشارة ما لا يُستعمل إلا بـ « ها » أو بالكاف وهو : « تي » :

ومنها ما لا يستعمل بشيء منهما^(٢) وهو : « ثم » .

ومنها ما لا يستعمل بالكاف، وهو « ذي » . قال أحمد بن يحيى : لا يقال : ذيك . ولا أعلم منها ما يستعمل بالكاف ويمتنع من « ها » . فهذا قسم ساقط . والباقي يستعمل تارة بهذا، وتارة بهذا بحسب ما يرد من المعنى .

= من شواهد : سيبويه ٣٥٤/١ ، وابن الشجري ٢٣٩/١ ، وابن يعيش ١٠٢/٢ ، والخزانة ٩٨/٢ ، والأشموني ٤/٢ . والهمع والدرر رقم ٥٤٧ .

(١) نسب هذا القول في الهمع ٢٥٢/١ لبعض العرب ، وأورده شاهداً على أن العلم قد ينكر تحقيقاً نحو : رأيت زيدا من الزيديين أو تقديراً لقول بعض العرب : « لا بصرة لكم » وحيث يثنى ويجمع وتدخله « أل » ويضاف .

(٢) في ط : « منها » تحريف .